الأمم المتحدة

E/CN.17/2001/PC/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 March 2001
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة

الدورة التنظيمية

٣٠ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠٠١

الديناميات الديمغرافية والاستدامة*

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٢	٢
ثانيا - الديناميات الديمغرافية	٤-١١	٢
ثالثا - الإنجازات	١٢-١٧	٤
رابعا - الثغرات والقيود	١٨-٢٢	٦
خامسا - الاتجاهات والتحديات المستقبلية	٢٣-٣٠	٧

* أعد هذا التقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه إدارة العمل المتعلق بالفصل الخامس من جدول أعمال القرن ٢١، ويشمل مساهمات من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. والتقرير عبارة عن استعراض عام موجز للوقائع، ويقصد به إبلاغ لجنة التنمية المستدامة بالتطورات الرئيسية في مجال الموضوع.

050401 050401 01-29027 (A)

أولاً – مقدمة

١ – يوجز هذا التقرير التقدم الذي أحرز منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ في مجال الديناميات الديمغرافية والاستدامة، بما في ذلك الثغرات والقيود التي ووجهت، فضلاً عن الاتجاهات والتحديات المستقبلية.

٢ – وقد أوصى جدول أعمال القرن ٢١[١] وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية باتخاذ إجراءات لكفالة إدماج السياسات المتعلقة بالسكان والتنمية (١٩٩٤)[٢]، ومواجهة الآثار البيئية للديناميات الديموغرافية. ودعيا أيضاً إلى اتخاذ تدابير لتعزيز المشاركة الكاملة للجماعات ذات الصلة، وخصوصاً المرأة، على جميع مستويات اتخاذ القرارات لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وقد أعيد تأكيد هذه الأهداف في الاستعراضات الخمسية للمؤتمرين.

٣ – وفي معظم البلدان، أتاح انخفاض معدل النمو السكاني في عقدي الثمانينات والتسعينات مزيداً من الوقت للتكيف مع الزيادات السكانية المقبلة وزاد القدرة على محاربة الفقر، والاستثمار في التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، وحماية البيئة وإصلاحها وبناء قاعدة للتنمية المستدامة المقبلة. وأي اختلاف يحدث حتى في عقد واحد في الانتقال نحو تحقيق معدل سكاني مستقر يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاستدامة ونوعية الحياة بصفة عامة.

ثانياً – الديناميات الديمغرافية

٤ – تشير آخر تقديرات وإسقاطات للأمم المتحدة لسكان العالم إلى حدوث تباطؤ مستمر في معدل النمو السكاني. وقد قدر عدد سكان العالم بستة بليون نسمة في عام ٢٠٠٠، مقابل ٢,٥ بليون نسمة في عام ١٩٦٠، و٤,٤ بليون نسمة في عام ١٩٨٠. ويتوقع أن يزداد عدد السكان في العالم إلى ٨ بليون نسمة في عام ٢٠٢٥ و ٩,٣ بليون نسمة في عام ٢٠٥٠. وقد انخفض معدل النمو السكاني في العالم من ذروة بلغت ٢ في المائة في عام ١٩٦٥، إلى ١,٧ في المائة في عام ١٩٨٠، وإلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. ويتوقع أن ينخفض إلى ١ في المائة حوالي عام ٢٠٢٠ و ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٥٠، مع حدوث كل النمو السكاني بعد عام ٢٠٢٥ في البلدان النامية[٣].

٥ – ويبدو أن أفقر بلدان العالم لديها أعلى معدلات للنمو السكاني، مما يحبط جهودها للاستثمار في مجالات التنمية البشرية، والحد من الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة. ومن مجموع الأشخاص البالغ عددهم ٧٧ مليون الذين ينضمون إلى سكان العالم كل عام، تولد الغالبية في أفقر بلدان العالم في أفريقيا وآسيا. وبما أنه سيكون هناك مزيد من الزيادات السنوية

الكبيرة في السكان في العالم النامي لبضع عقود، تظل الآثار البيئية والاجتماعية بعيدة المدى بالنسبة للعديد من البلدان الفقيرة، وخصوصاً في الأماكن التي تكون المياه فيها شحيحة والكثافة السكانية عالية بالفعل، ويشتد فيها تدهور الأرض وإزالة الغابات. وتجعل معدلات الخصوبة العالية، ونسبة الأطفال الغالبة إلى الراشدين في سن العمل، الناتجة عن ذلك من الصعب بصفة خاصة تحقيق الهدف الدولي المتمثل في توفير تعليم أولي على الأقل إلى جميع الأطفال.

٦ - ولا تزال التحركات الكبيرة للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مستمرة في معظم البلدان النامية، مما أدي إلى قيام عدد متزايد من المدن الضخمة التي أسهمت في كثير من الحالات في إتلاف الموارد البيئية للمنطقة وأفرخت مستقطنات حول المناطق الحضرية. وقد ازدادت حصة المناطق الحضرية من سكان العالم من ٣٠ في المائة في عام ١٩٥٠ إلى ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، وينمو سكان المناطق الحضرية بسرعة تفوق سرعة نمو سكان المناطق الريفية بثلاث مرات[٤]. وبحلول عام ٢٠٠٥، يتوقع أن يكون نصف سكان العالم في المناطق الحضرية. ويترك ذلك آثاراً عميقة على التنمية والبيئة، حيث تسعى سلطات المناطق الحضرية إلى توفير الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الإسكان، والطاقة، والصرف الصحي، والنقل، والاتصالات.

٧ - ويؤثر التحضر وحركات الهجرة الأخرى على المجتمعات الريفية والحضرية. وفي العديد من البلدان، يترتب على هجرة الشباب من المناطق الريفية، وما يصحبها من انخفاض في معدلات الخصوبة وزيادة في معدلات الوفيات وسط الراشدين الشباب بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، سرعة في شيخوخة سكان المناطق الريفية ، وزيادات حادة في معدلات إعالة المسنين، وانخفاض واسع النطاق في المعروض من الوظائف. ويمكن أن تؤدي مثل هذه التغيرات إلى حدوث ركود اقتصادي في المناطق الريفية، إضافة إلى الفوارق القائمة بين المناطق الريفية والمدن، وإلى تكثيف الضعف الاجتماعي والاقتصادي النسبي لسكان المناطق الريفية.

٨ - وتعد الهجرة الدولية ضئيلة بالمقارنة مع الهجرة الداخلية، ولكن لها تأثير غير متناسب. وتشكل التباينات الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان وفيما بينها، والضغوط السكانية، سببا للهجرة الداخلية والدولية. ويمثل اجتماع الفقر والنمو السكاني السريع والتدهور البيئي عاملاً قوياً لزعزعة الاستقرار ولدفع الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وفي نهاية المطاف الهجرة الدولية. ويظهر ذلك بوضوح شديد في بعض أجزاء من أفريقيا، ويمكن مشاهدته كذلك في جنوب آسيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية.

٩ - ويمثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتفشي على نطاق العالم، وخصوصاً في البلدان النامية، أزمة ذات أبعاد استثنائية. فهو يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات، وانخفاض معدلات الخصوبة، ويحدث اختلالات في التكوين العمري والجنساني للسكان، ويترك وراءه ملايين الأيتام. ولأن الإيدز يحصد معظم ضحاياه من بين الشباب الراشدين، فإنه يؤثر تأثيرا بالغا على نسيج المجتمعات المتضررة وتأثيرا مدمرا على الموارد البشرية، والإنتاجية الاقتصادية، وإدارة الموارد الطبيعية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة. ويمثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الآن في عدد كبير من البلدان النامية عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

١٠ - وفي أفريقيا، يعد الإيدز اليوم هو السبب الأولي للوفيات، حيث تحدث أعلى معدلات للإصابة وسط الأشخاص في سن العشرين والثلاثين. وفي الجنوب الأفريقي، يتوقع أن ينخفض مرة أخرى متوسط العمر المتوقع، الذي ارتفع من ٤٤ سنة في بداية الخمسينات إلى ٥٩ سنة في بداية التسعينات من القرن العشرين، ليصبح ٤٥ سنة بحلول عام ٢٠١٠. وقد يكون معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا قد بلغ الآن قمته، ويعود ذلك جزئياً إلى برامج الوقاية الناجحة في عدد من البلدان. غير أن معدل الإصابة في آسيا أقل ولكنه متزايد.

١١ - وتعد شيخوخة السكان - أي الزيادة في عدد ونسبة الأشخاص المسنين بسبب زيادة متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدل الخصوبة - أحد أهم العمليات الديمغرافية التي تشكل العالم اليوم. وفي العديد من البلدان المتقدمة النمو والنامية، يتوقع أن تكون نسبة الأشخاص فوق سن الستين إلى السكان في سن العمل أكثر من الضعف بين الآن وعام ٢٠٥٠، مما يوجد مشاكل في تمويل المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية وتقديم خدمات الدعم الاجتماعي الأخرى إلى الأشخاص المسنين.

ثالثاً - الإنجازات

١٢ - ازداد تركيز مؤتمري الأمم المتحدة المعنيين بالبيئة والتنمية واستعراضاهما الخمسية على الصلات بين السكان والتنمية وآثارها الإنمائية. وتقوم عدة بلدان بإعداد استراتيجيات للتنمية الوطنية المستدامة واستراتيجيات لحفظ البيئة تأخذ في الحسبان المتغيرات الديمغرافية في إطار متابعة المؤتمرات العالمية. وقد وضع عدد متزايد من البلدان صيغا محلية من جدول أعمال القرن ٢١ وتقوم بتنفيذها.

١٣ - وأنشأ العديد من البلدان هيئات أو لجان فرعية وزارية مكلفة بمعالجة قضايا السكان وبإدماجها في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية. وفي بعض البلدان أنشأت

الحكومات وزارات للسكان والبيئة تضطلع بمسؤولية صياغة السياسات السكانية، وإعداد البرامج وإجراء البحوث وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالسكان وتنظيم الأسرة والبيئة بالتعاون مع مختلف الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

١٤ - وقد قامت البلدان التي ظلت ترصد بنجاح التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات والأهداف التي حددت في المؤتمرين واستعراضاتهما الخمسية، وبخاصة التقدم المحرز في إدماج القضايا السكانية في الاستراتيجيات الإنمائية، بإعداد قائمة شاملة للمؤشرات وكلفت وزارات أو لجان فرعية أو إدارات بعينها بمتابعتها. ورغم أن معظم البلدان مازالت تستخدم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التقليدية، فإن كثيرا منها قامت بتكميل هذه المؤشرات بمؤشرات بيئية.

١٥ - وقد ظهرت المسائل الجنسانية وعلاقتها بالتنمية المستدامة بوضوح في المؤتمرين واستعراضاتهما الخمسية. وقد وجه اهتمام متزايد إلى الدور الهام للمرأة في برامج السكان والبيئة وفي تحقيق التنمية المستدامة. ويؤكد جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل أن تمكين المرأة أمر أساسي وأن تحسين وضع المرأة من خلال الوصول على نحو أفضل إلى التعليم والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، والوظائف يعود بفوائد كبيرة من خلال تخفيض الخصوبة، وزيادة الإنتاج، وتحسين الإدارة البيئية.

١٦ - وقد أعدت نماذج وأدوات حاسوبية لفهم أوجه الترابط بين السكان والفقر والبيئة ومعالجتها بصورة أفضل. وقد حظي نموذجان بدعم الأمم المتحدة لتطبيقهما في البلدان النامية وهما نموذج السكان والتنمية والبيئة الذي استحدثه المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية ونموذج اعتباب القرن ٢١ الذي أعده معهد الألفية. ومن بين الأدوات المفيدة لإدماج عوامل السكان والبيئة في التخطيط الإنمائي نظم المعلومات الجغرافية التي تجمع بيانات عن إعداد الخرائط، وتقييم قدرات النظام الإيكولوجي على الاستيعاب، وتحليل المخاطر الإيكولوجية، إلى جانب المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، لدعم تحليل التنمية المتكاملة وتخطيطها. وقد صممت أدوات للبحوث المتعلقة بالعمل القائم على المشاركة لمساعدة المجتمعات المحلية في تقييم إدارة الموارد الطبيعية والديناميات السكانية والحالة الصحية للسكان والعوامل المتعلقة بالمنظور الجنساني.

١٧ - وفي العديد من البلدان، أعدت المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية المحلية الأخرى نهجا مبتكرة لتعزيز سبل المعيشة المستدامة مقترنة بالحماية البيئية والوصول إلى الخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية. ويشارك عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية في الأنشطة المتصلة بالسكان والبيئة في أعقاب المؤتمرين.

رابعا – الثغرات والقيود

١٨ – أدت القيود المفروضة على الموارد في العديد من البلدان إلى إعاقة جهود الحكومات الرامية إلى معالجة القضايا السكانية والبيئية. وفي كثير من البلدان، أدت الصراعات والأزمات والكوارث الطبيعية، وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أيضاً إلى الحد من قدرة الحكومات على تطبيق نتائج جدول أعمال القرن ٢١ والمؤتمرات العالمية الأخرى. وقد أدى تدهور الإدارة وعدم كفاية الهياكل الأساسية وتضارب الأولويات المالية إلى تقليل فرص الوصول إلى طائفة من الخدمات الاجتماعية، وخصوصاً خدمات الرعاية الصحية والصحة الإنجابية الجيدة النوعية.

١٩ – وفي حين أعدت استراتيجيات للتنمية المستدامة، بما في ذلك السياسات السكانية، في العديد من البلدان، ما يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في مجال التنفيذ. وقد ذكرت البلدان القيود التالية: (أ) الافتقار إلى الإطار المفاهيمي الشامل لعدة قطاعات القائم على أوجه الترابط المعقدة بين السكان والبيئة والتنمية المستدامة؛ و (ب) الافتقار إلى البيانات المناسبة والدقيقة؛ و (ج) الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج.

٢٠ – وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن المسائل المتعلقة بالسكان لم تدمج بعد بصفة كاملة في سياسات التنمية المستدامة وتخطيطها وبرمجتها. وبوجه خاص، لا يوحيه اهتمام كاف إلى العلاقة بين الديمغرافية والبيئة والفقر، وبخاصة بالنسبة لتأثيرها على أكثر المجموعات ضعفاً. وقد أدى استخدام النموذجين التقليديين الساكن والخطي اللذين لا يمكنهما أخذ ديناميات هذه العوامل في الحسبان إلى الحد من تحليل هذه الروابط.

٢١ – ويرتبط النمو السكاني والفقر والتدهور البيئي ببعضها ارتباطاً جد وثيق في المناطق الريفية من البلدان النامية، وخصوصاً في المناطق الريفية في آسيا وأفريقيا حيث يتركز معظم الفقر في العالم. وتعتمد أغلبية كبيرة من الفقراء في المناطق الريفية على الزراعة والموارد الطبيعية لكسب عيشهم وقوتهم. ويجعل انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة، إلى جانب تدهور التربة والغابات والمراعي ونوعية المياه، الحياة شاقة بصورة متزايدة بالنسبة للفقراء بالمناطق الريفية، مما يؤدي إلى الهجرة الخارجية إلى المستقطنات الحضرية والمزارع الكبيرة، ومما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفتيت الأسرة. وقد أخذت حصة المساعدة الإنمائية الموجهة إلى التنمية الزراعية المستدامة في الانخفاض في السنوات الأخيرة.

٢٢ - وفي حين أن عدداً من البلدان قد تعهد بتقديم دعم مالي للشواغل السكانية والبيئية، فلا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لتعبئة الموارد المطلوبة لتمويل تكامل أنشطة السكان والبيئة والتنمية المستدامة المبينة في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل.

خامسا - الاتجاهات والتحديات المستقبلية

٢٣ - حققت العديد من البلدان، خلال العقد الماضي، تقدماً كبيراً في تنفيذ السياسات والبرامج المتصلة بالسكان والبيئة التي صممت لتحقيق أهداف المؤتمرين. بيد أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وينبغي أن تعطى الأولوية لبرامج القضاء على الفقر الموجهة بصفة خاصة إلى المناطق الريفية والنساء والأسر المعيشية التي تعيلها نساء.

٢٤ - وهناك حاجة لتحديد ''النقاط الساخنة'' في نموذج السكان والفقر والتنمية، التي بلغ عندها الفقر والتدهور البيئي مستويات حرجة وتعد فيها الضغوط السكانية عوامل مساهمة هامة.

٢٥ - ويحتاج المخططون وصانعو القرارات، وخصوصاً أولئك الذين يعملون على الصعيد المحلي، إلى دعم لفهم أسباب الترابط بين السكان والبيئة وآثارها التراكمية على نحو أفضل، ويحتاجون كذلك للدعم لتطوير المعارف والأدوات التي تستهدف إيجاد البيانات والتحليلات المحددة والدقيقة اللازمة لصياغة السياسات واتخاذ القرارات ضمن إطار منسق يعكس أوجه الترابط المعقدة، مع مراعاة إمكانية تنفيذ الأنشطة، والتكاليف والفوائد القصيرة الأجل، والعوامل الخارجية.

٢٦ - وتتعرض النساء والأطفال لآثار ضغوط الفقر والبيئة على نحو غير متناسب. وينبغي أن يكون تمكين المرأة وإشراكها في عملية وضع السياسات وتنفيذها جزءاً متكاملاً من مبادرات السياسات المتعلقة بالسكان والبيئة والتنمية المستدامة. ومن المحتمل أن تؤدي التدابير التي تساعد في زيادة وكفالة حقوقها وصحتها ورفاهها إلى جلب فوائد في جميع المجالات الثلاث بسبب دورها المحوري في إدارة الموارد وتوليد الدخل ورعاية الأطفال والتعليم والتغذية والرعاية الصحية.

٢٧ - وتحظى أوجه الترابط بين الضغوط البيئية والهجرة باهتمام متعاظم من المجتمع الدولي مع استمرار زيادة عدد الأشخاص المشردين بسبب التدهور البيئي، وكذلك مستوى الأضرار البيئية الناجمة عن الهجرات الجماعية. ويتوقع أن يزيد عدد الأشخاص المعرضين لخطر التشرد البيئي. ويعيش معظم الأشخاص المشردين، الذين يشار إليهم أحياناً باسم ''اللاجئين البيئيين''، في الساحل الأفريقي، والقرن الأفريقي، وأجزاء أخرى من أفريقيا جنوبي الصحراء

الكبرى وجنوب آسيا وهي مناطق تتميز بصفة عامة بنمو سكاني عال وفي المكسيك والصين.

٢٨ - وينبغي تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال السكان والبيئة لزيادة قدراتها التنظيمية والتقنية والإدارية على المساهمة في تنفيذ التعهدات التي أخذت في المؤتمرين. ولا بد من تكثيف الشراكات بين المنظمات العامة والخاصة من أجل مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٩ - وينبغي أن يوسع نطاق استخدام وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك تكنولوجيا الإنترنت، لزيادة الوعي والفهم للروابط بين السكان والبيئة والتنمية المستدامة ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي أن تستغل حملات الدعوة لتكوين التزام سياسي بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل ودعمهما. كما ينبغي أن تنقل هذه الحملات رسائل بشأن السكان والبيئة والتنمية المستدمة بلغة شعبية سهلة الفهم.

٣٠ - ومن أجل تحقيق أهداف المؤتمرين، لا بد من بذل جهود أكبر لتعبئة الموارد لتنفيذ الأنشطة المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستخدام الموارد الموجودة بفعالية وكفاءة. وتعد المساعدة التقنية تكملة أساسية للجهود الوطنية.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8)، المجلد الأول، القرار رقم ١، والمرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.7) الفصل الأول، القرار رقم ١، المرفق.

(٣) التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠٠: ستصدر بوصفها أحد منشورات الأمم المتحدة

(٤) تحضر العالم، توقعات ، تنقيح عام ١٩٩٩: ستصدر بوصفها أحد منشورات الأمم المتحدة.